الفصل الرابع

العنف الإفريقى
حالة «رواندا»

انبثقت الجبهة الرواندية الوطنية «أسطوريًا» من مرافئ الغربة والشتات المهجرى، الذى امتد أربعين عامًا من التيه فى وسط وشرق إفريقيا وأوربا وأميركا، كانت كافية لرسم خطة الانتقام، وتعبئة التوتسى للانتظام فى مثال جديد على المستوى الإقليمى والدولى، وبناء التحالفات الإقليمية كنقطة انطلاق «نفاثة»، كافية لاختراق كل العقبات حسمًا أمام مشروع الإصلاح السياسى الإثنى، الذى تنجر وراءه القارة الإفريقية الآن طوعًا أو كرهًا ، ابتداء من وسطها، ميمماً صوب العمق والأطراف لما يفرزه من تحد للتيارات المحافظة وللقوى الديموقراطية التقليدية.

استطاع فرسان التوتسى المدرعون بالحديد والنار أن يضعوا أيديهم على مكلمهم القديم، عبر هذه التحالفات فشكل انتصارهم شحذًا لهمم الإثنيات، التى إما فى منتصف الطريق، أو تنتظر البرهة الساطعة، دافعين إفريقيا للاعتراف بمعالم نظام إفريقى جديد، تمخض قيصريًّا فى أحراش ووهاد القارة السوداء.

أطيح بملك التوتس الأرستقراطى من رواندا عام ١٩٥٩ بعد ثورة اجتماعية دامية، حملت إثنية الهوتو (حركة الهوتو الوطنية) إلى الحكم - أفضت هذه الإزاحة السياسية إلى مقتل عشرات الألوف من التوتسى، وهاجر من البلاد.

لاحقًا ٦٠ فى المئة، ممن بقوا على قيد الحياة أيام الاستقلال عام ١٩٦٢. واستمر اللاجئون التوتسى فى طور شتاتهم الأول (١٩٥٩ ـ ١٩٦٦) فى شن الغارات على حكومة كيجالى (العاصمة). والتمست خطة التوتسى حمل كيجالى على الضغط على بقية التوتسى فى الداخل؛ كى يلحقوا بركب الشتات، ونظمت جماعات الطلاب التوتسى قواعدها فى غرب أوروبا، ولاسيما (بون ـ موسكو ـ باريس وبروكسل).

تعرضت الجبهة الوطنية لأول انشقاق لها فى الشتات عام ١٩٧٣، بعد انقلاب «جوفينال هابياريمانا»، الذى تبنى شعارات الثورة والإصلاح السياسى، رافضًا السياسات ذات الصبغة الإثنية.

إزاء هذا التطور الجديد، تطلع عدد كبير من لاجئى الشتات التوتسوى للعودة إلى البلاد لمجابهة التحدى، ولكن جملة من السياسات التى انتظمت مجالى الوظائف والتعليم أحبطت الحراك الاجتماعى لإثنية التوتسى، فطالت عناصرها التى احتلت وظائف مرموقة فى الخدمة المدنية والاقتصاد والتعليم؛ إذ صيغت اعتمادًا على التكوين الإثنى، والتى جعلت إثنية الهوتو ٩٠ فى المئة من السكان والتوتسى حوالى ١٠ فى المئة؛ ولذلك تقلص مجمل ما تولاه التوتسى من وظائف فى الشمال والجنوب إلى ١٠ فى المئة.

عجلت هذه السياسات ببروز تيار جديد وسط مجتمع اللاجئين، عرف باسم (الضائعون)، تكوّن من المزارعين والمعلمين والتجار، الذين فصلوا بين مطلب العودة إلى رواندا وأمل استعادة الملك الضائع. ولكن التطورات الإقليمية وصلت بـ «عيدى أمين» إلى السلطة فى أوغندا، الذى قرّب منه ملك رواندا السابق «أومورامى كيجيرى»، فأقنع بدوره «أمين» بالخطر الذى يستهدف الملكية الرواندية من تنظيم التائهين، فانقض عيدى أمين على الضائعين ليشل نموهم إرضاءً للملك التوتسى المقيم فى أوغندا.

بعد ذلك الحدث، تدهورت أوضاع اللاجئين التوتسى وسط العزلة الإقليمية والدولية، كما تضاءل أمل العود إلى رواندا، حينما أقدم «هابياريمانا» على إيصاد الباب أمام سياسة الانفتاح على الإصلاح السياسى.

حاول التوتسى التماشى مع ثقافات المجتمعات الجديدة، ولاسيما فى زائير وتنزانيا وأوغندا، فوافقت تنزانيا على اندماجهم فى مجتمعها، وانقلبت لتحرمهم من ذلك الحق لاحقًا ومن العمل بالتجارة الخاصة؛ لتناقض ذلك مع مبدأ الاشتراكية التى يقودها المعلم «جوليوس نيريرى»، ونظرت اليهم زائير كأجانب فحرمتهم بدورها من أهلية الحقوق السياسية، وعندما عاد «أوبوتى» إلى السلطة مجددًا عام ١٩٧٩ عاقبهم على موقفهم ودعمهم لنظام عيدى أمين، فأثار ضدهم مشاعر الكراهية، وصادر أراضيهم، وفصل الموظفين منهم من الخدمة المدنية. هكذا انهارت محاولات التوتسى الاندماجية فى أواسط الثمانينيات موقدة جذوة الحنين إلى الوطن فى شتات قاتم يمتد بلا نهاية.. وقد أفضت هذه النكسة إلى تكوين تحالف الوحدة الوطنية الرواندية (رانو) تحت تأثير يسارى، فعمل على إلغاء المناداة بالملكية وإبدالها بالرأسمالية عبر دولة اشتراكية، ونشط من تحالفه مع الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا، ولم تتحمس (رانو) لإقامة علاقات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان؛ لأنها صنفت الكفاح المسلح الذى تشنه الحركة ناتجًا عن دوافع طائفية، واتجهت (رانو) لإنشاء علاقات مع ليبيا والكتلة الشرقية.

وقد شارك اثنان من القياديين الناشطين فى (رانو) فى تأسيس جيش المقاومة الوطنى، بقيادة «يويرى موسيفينى»، هما: «فريد دويجيما» و«بول كاقامى»، حيث التحقت أعداد كبيرة من روانديو المهجر الأوغندى بجيش موسيفينى، كرد فعل على الهجمات والتهميش، الذى تعرضوا له من نظام «ملتون أوبوتى». وكان هذا الانضمام مدخلاً للتمرس على حرب العصابات. فلما انتصر موسيفينى عام ١٩٨٦، أضاء برق أمطار البحيرات العظمى بارقة أمل كامنة لشتات التوتسى.. أمل استعادة المجد الملكى التليد عسكريًّا!

ولذلك عقدت (رانو) مؤتمرها العام المهجرى عام ١٩٦٧؛ لتحدث تغييرًا فى مضمون تسمية التنظيم، فالتزمت الاسم الجديد «الجبهة الوطنية الرواندية» على إثر الاتفاق على برنامج سياسى من ثمانى نقاط وموجهات للعمليات العسكرية، وضوابط للمسلك الشخصى قمة وقاعدة.

وأوضحت المراجعة بخطة عمل الجبهة الوطنية أنها أخطأت تقدير ردود فعل القواعد التوتسوية من غير الصفوة إزاء الموقف من إلغاء الملكية، وتبنى الاشتراكية بتأثير ماركسى؛ لأن إلغاء الملكية التى كانت تحظى بالشرعية فى رواندا أطفأ حماس كثير من الروانديين، الذين عدّوها حافزًا تعبويًّا لاستعادة الملك الضائع وتبنى شعارات الاشتراكية، وعمل التوجه اليسارى على تقريب غالبية التوتسى فى «الدياسبورا» عبر إفريقيا وأوروبا وأميركا، نسبة لأن التوتسى متمسكة بالمسيحية فوصمت قيادة الجبهة الوطنية بالإلحاد.

وعدلت الجبهة الوطنية من برنامجها ليشتمل على الديموقراطية ـ الوحدة الوطنية ـ حق عودة اللاجئين ـ إبدال المحسوبية الإثنية والفساد بحكم القانون، واعتماد سياسة خارجية «تقدمية» واقتصاد ذاتى.

وفى بداية عام ١٩٩٠، تعرضت الجبهة الوطنية لضغوط داخل أوغندا ورواندا؛ ففى رواندا ازدادت شعبية الجبهة الوطنية داخل البلاد لانتهاكات حقوق الإنسان، وضغط المنظمات غير الحكومية على الحكومة، فضلاً عن الآثار السلبية لهبوط أسعار البن فى الأسواق العالمية، وبالتالى تعرض حكومة الهوتو إلى ضغوط المانحين الغربيين، فاتجهت مرغمة إلى صياغة «ميثاق وطنى ديموقراطى»، وغيرت الحكومة الرواندية من لهجتها المتشددة إزاء اللاجئين؛ فاعترفت لهم بحق العودة الطوعية، ورفعت الحظر عن النشاط السياسى الحزبى، مستجيبة بذلك لمطلبين من مطالب الجبهة الوطنية.

وفى أوغندا جندت حكومة موسيفينى حوالى ألفى روان‍دى، بعد هجوم شنه

محاربو ملتون أوبوتى على شمال أوغندا؛ مما تسبب فى موجة من السخط على جيش المقاومة الوطنى، الذى يرتكز على الأجانب. ولذلك طرحت مسألة طردهم من الجيش الأوغندى بمسوغات تمليها مبادئ السيادة والأمن الوطنى، وهذا من شأنه أن يقود إلى تقليص نفوذ التوتسى العسكرى، ومستقبل نشاطهم السياسى تحت تأثير مخاوف اختراق عناصر أمن الهوتو لتنظيم الجبهة الوطنية فى أوغندا. ولتجاوز هذه الضغوط جملة واحدة، اتخذت قيادة الجبهة الوطنية قرارًا باجتياح رواندا مهما كان الثمن.

وفى أكتوبر ١٩٩٠ كان كل من رئيسى أوغندا ورواندا فى اجتماعات قمة الأمم المتحدة بنيويورك، وفسر المراقبون ساعة الصفر لتحرك جحافل الجبهة الوطنية أثناء غياب موسيفينى، باعتباره غضًّا للطرف عن الاجتياح، وابتعادًا عنه لعدم تحمل مسئوليته. كما أن غياب الرئيس الرواندى يخدم أغراض الجبهة الوطنية فى شل قدرة حكومته على التعامل مع الموقف العسكرى الطارئ؛ فتستفيد الجبهة الوطنية من الربكة المتوقعة فى جيش الحكومة.

ولذلك غادر حوالى أربعة آلاف مقاتل توتسوى من أعضاء جيش المقاومة الوطنى، ثكنات الجيش الأوغندى فى صبيحة ٣٠ سبتمبر ١٩٩٠، وتوغلوا جنوبًا تجاه الحدود الرواندية؛ ليرتفع عددهم بانضمام كثير من المدنيين واللاجئين إلى عشرة آلاف يقودهم «فريد لويعيما».

وتفاديًا لملاحقة الجيش الأوغندى حال اكتشاف غيابهم الجماعى، اضطرت الجبهة الوطنية أن تصطدم انتحاريًّا بأول موقع رواندى فى أحراش السافنا - منطقة كاغى تومبا - فتوغلت مئة كيلومتر؛ حتى احتلت أكبر موقع عسكرى رواندى فى منطقة «جابيرو»، واستطاع الجيش الرواندى صد الهجمة التوتسوية بدعم من بلجيكا وفرنسا، وتدخل الجيش الزائيرى لتحالف «موبوتو سى سيسيكو» مع الهوتو وحكومة «هابيا ريمانا»؛ فخسرت الجبهة قائدها العسكرى

وساد الاختلاف حول الخطة المستديمة الواجب اتباعها؛ لتلافى الموقف الحرج؛ فعينت قائدا مؤقتًا من الهوتو، ووزير داخلية سابق، وأرسلت الجبهة الوطنية إلى «بول كاقامى» القيادى الذى كان يدرس فى أميركا، واضطرب للانسحاب، وتغيير استراتيجية «احتلال المواقع» بأسلوب «الحرب النقالة».

لكن عناصر الجبهة الوطنية استفادت من احتلال جابيرو، مستودع المؤن والسلاح الحكومى، فأعادت تموين جيشها بسلاح ثقيل لم يكن فى وسعها الخروج به من كمبالا. ولفتت بهجومها المباغت للمواقع الحدودية اهتمام الإعلام الدولى، وبالتالى اعتبارها رقمًا سياسيًّا فى المعادلة الرواندية، ولاسيما عقب اضطرار بلجيكا إلى سحب دعمها العسكرى عن نظام الهوتو وتوجهها لدعم سياسة التفاوض السلمى؛ فأعطى ذلك الموقف الجبهة الوطنية مجالاً لتقوية استحكاماتها العسكرية جوار مرتفعات «فومبا»؛ لتقضى بذلك على فرص السياحة كمورد نقدى، يسد هبوط أسعار البن. وفى الوقت ذاته تمكنت الجبهة من شن هجوم على مدينة «رونجيرى» فى الشمال فى يناير ١٩٩١، فكشف احتلالها للموقع ضعف نظام هابيا ريمانا.

لعبت الجبهة الوطنية على ورقة تشريد المزارعين الناتج عن الحرب؛ حتى بلغ عدد المشردين ٣٥٠ ألفا، فأعاق ذلك الإنتاج، وأدى إلى أزمة ذات بعد أمنى واقتصادى لتدهور إنتاج المحصولات النقدية، وتمركز عملياتها العسكرية فى الشمال. . كان ذلك مدعاة لقطع أقل الطرق تكلفة فى الوصول إلى البحر؛ فارتفعت بذلك الفاتورة العسكرية، واستطاعت الجبهة الرواندية توظيف تقدمها العسكرى ديبلوماسيًّا لإجهاض مساعى الديبلوماسية الرسمية للحكومة الرواندية، التى عولت على اتهام أوغندا بدعم الجبهة الوطنية، إضافة إلى الخلاف الناشئ بين جهاز الأمن الرواندى، الذى تبنى الحل العسكرى ووزارة الخارجية التى اعتمدت سياسة التفاوض.

وفى يوليو ١٩٩٢ بحضور مراقبين من أوغندا وفرنسا وبلجيكا وأميركا وزائير وبروندى ومنظمة الوحدة الإفريقية، وقّعت الجبهة الوطنية وحكومة رواندا اتفاقًا لوقف إطلاق النار، ووقف تسليح أطراف النزاع، وإطلاق سراح الأسرى، وانسحاب القوات الأجنبية عدا تلك الموقعة على اتفاقات أمنية مع رواندا (فرنسا)، وتشكيل جيش وطنى موحد.

وقبلت الأطراف الموقعة على صعيد القضايا السياسية حكم القانون والديموقراطية والتعددية وحقوق الإنسان واقتسام السلطة، بعد تشكيل حكومة انتقالية موسعة. ولكن المقربين من هابياريمانا رفضوا اتفاق «أروشا»، ولاسيما شرط حكم القانون؛ لأنه سيقودهم إلى المحاكم أثناء الحكومة الانتقالية، التى انتظر هابياريمانا أن يكون رئيسًا لها عبر المجلس التنفيذى الوزارى، وذلك لضمان بروز حزبه (الحركة الثورية الوطنية للتنمية) فى طليعة النظام الجديد، بالإضافة إلى تخوف نتج عن أن القوة السياسية للجبهة الوطنية جاءت بها البندقية، وليس عن طريق الاقتراع. وهكذا انسد أفق التفاوض أمام نقطتين تعلقتا بالنطاق العسكرى المحايد، وتكوين وإعادة تقسيم الوظائف القيادية للجيش الوطنى الموحد.

فى فبراير ١٩٩٣ بدأت الهجمات الانتقامية التى استهدفت التوتسى فى شمال رواندا، والتى دبرتها عصابة من عشرين فردًا من بطانة هابياريمانا، وتقول الجبهة الوطنية: إن مشاركته هو أيضًا من تدبيرها.

وبعدما دمغت الجبهة الوطنية هذه الفظائع الهوتوية بالإبادة العنصرية للتوتسى، شنت هجومًا عسكريًّا زادت على إثره مساحة الرقعة التى تحتلها، واقتربت مسافة ثلاثين كم من العاصمة كيجالى. ورأت الجبهة الوطنية عدم اجتياح العاصمة تفاديًا للاشتباك مع القوات الفرنسية، التى تقاتل إلى جانب الجيش الحكومى، وعدّت المناطق التى احتلتها محايدة عسكريًّا تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية.

ثم عادت الأطراف مجدداً إلى أروشا (تنزانيا) فى مارس ١٩٩٣؛ للبحث حول أنجع السبل لتكوين الجيش الوطنى الموحد، الذى اتفق على أن يكون طوعيًّا ومفتوحًا للجميع، بغض النظر عن الانتماء الإثنى واللغوى، وعدم انتماء الجنود إلى أى حزب سياسى، وطالبت الجبهة الوطنية بحصة تعادل ٤٠ فى المئة من قوة جنود الصف، و٥٠ فى المئة من الوظائف القيادية العسكرية، بالإضافة إلى تسريح الحرس الرئاسى فى مناورة؛ لإضعاف قدرة هابياريمانا على ضبط الأمن.

رفض هابياريمانا قبول هذه المعادلة نسبة لأن التوتسى يشكلون ١٥ فى المئة من السكان، واتجه إلى موقف راديكالى بتشكيل ميلشيات (الانتراهاموى) من متطوعى شباب الهوتو، وعمل على شق وحدة أحزاب المعارضة الداخلية حول اتفاق أروشا. وبسبب اعتراف النظام بالجبهة الوطنية.. فإنها استفادت من ذلك الاعتراف بتنشيط خلاياها فى أرجاء البلاد، فاتسعت عضويتها، حينما أرسلت إلى كيجالى كتيبة من أربعمئة مسلح لحماية خمسة من أعضائها المشاركين فى الحكومة الانتقالية.

ولما تصاعدت وتيرة الضغط الدولى فى مارس ١٩٩٤ على نظام هابياريمانا، تعرضت الطائرة التى تقله هو والرئيس البروندى لقصف مدفعى؛ فقضت على حياة الرئيسين.

وعلى إثر مقتله، تعرضت عناصر الجبهة الوطنية والهوتو، الذين وقعوا على اتفاق أروشا فى أغسطس ١٩٩٣، إلى تصفية جماعية بواسطة أحزاب المعارضة الداخلية، التى رفضت الاتفاق. وتحت تأثير من الدعاية الإذاعية المكثفة أوعزت الحكومة الرواندية إلى جميع الهوتو للتحفز لحماية أنفسهم، وذلك بالقضاء على جيرانهم من التوتسى، باعتبارهم موالين للجبهة الوطنية، ويتربصون للانتقام لإبادتهم منذ عام ١٩٥٩.

وحيثما أمسك الهوتو عن ذبح جيرانهم، تقدمت ميليشيات الانتراهاموى المتطرفة لحملهم على ذلك بالقوة، تحت عجز قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عن التدخل، ليرتفع عدد ضحايا المذبحة الجماعية التوتسوية إلى نصف مليون فى مايو ١٩٩٤، ولتسجل نفسها واحدة من أكبر وأضخم حلقات العنف البشرى، (روى أن المهاجمين من الهوتو كان يخيرون ضحاياهم من التوتسى بين الموت حرقًا أو شنقًا أو ذبحًا بسكين حاد أو طعنًا، ولكل طريقة ثمنها من النقد أو الذهب المخبأ. . أما الموت بالرصاص فكان الأغلى ثمنًا، ولا تقدر عليه إلا ضحية موسرة!!).

ولإيقاف الإبادة الجماعية للتوتسى، تقدمت جحافل الجبهة الوطنية نحو كيجالى فى يوليو ١٩٩٤؛ لتطيح بنظام الهوتو، مطاردة عناصر النظام إلى الحدود الزائيرية، ولكى تحول فرنسا دون تصفية الهوتو حلفائها، تدخلت باحتلال جنوب رواندا؛ ليكون حزامًا أمنيًّا للاجئين الهوتو (عملية ثوركواز)، ولكى يتوقف التاريخ مشدوهًا أمام المعضلات الإفريقية، وهى تتسابق فى تسجيل أقسى درجات الوحشية !!

* * *